

غزة: «المقاومة» تسيطر على طائرة مسيرة إسرائيلية

سيطر عناصر فصائل «المقاومة» الفلسطينية في قطاع غزة، على طائرة إسرائيلية مسيرة، شمالي القطاع. وأفاد مصدر مقرب من «المقاومة»، للناضول، مفضلاً عدم الكشف عن اسمه، بأن «عناصر من المقاومة الفلسطينية سيطروا على طائرة مسيرة إسرائيلية قرب معبر بيت حانون (إيرز)». وأوضح أن الطائرة «تستخدم للتصوير الجوي».

ولم يذكر المصدر أي تفاصيل إضافية حول الفصيل المسلح الذي سيطر على الطائرة، وإن كانت قد سقطت إثر خلل فني أو تم إسقاطها. كما لم تعلن أي جهة في قطاع غزة عن إسقاط الطائرة، كما لم يعلق الجيش الإسرائيلي على الحادث حتى الساعة 20.30 تغ. وعادة ما يستخدم الجيش الإسرائيلي الطائرات المسيرة

لجمع معلومات استخباراتية من القطاع. ونجحت فصائل فلسطينية في إسقاط العديد منها خلال السنوات الماضية، كان آخرها في أغسطس الماضي، عندما أعلنت «حركة المجاهدين» إسقاط مسيرة من نوع «كواد كابتز» شرقي مدينة غزة بعد إطلاق النار عليها. كما أعلن الجيش الإسرائيلي، في الأشهر الماضية، عن سقوط عدة طائرات مسيرة بحوادث منفصلة فوق القطاع.

الجيش: توقيف 17 مشتبهاً بإحراق مبنى بلدية طرابلس

الأمن اللبناني يفرق محتجين بقنابل مسيلة للدموع

الداخلية: قوى الأمن لن تتهاون في حماية طرابلس

قال وزير الداخلية اللبناني محمد فهمي، إن القوى الأمنية لن تتهاون في الدفاع عن مدينة طرابلس (شمال)، على خلفية أعمال عنف شهدتها مؤخراً. جاء ذلك خلال تفقده مبنى بلدية المدينة، المتضرر من أعمال العنف، وفق ما نقلت وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية. وعلى مدار الأسبوع الماضي، شهدت طرابلس احتجاجات؛ رفضاً للأوضاع الاقتصادية والمعيشية واستمرار حظر التجوال المفروض بسبب مكافحة فيروس كورونا. وتخللت الاحتجاجات مواجهات عنيفة بين القوى الأمنية ومئات المحتجين، ما أدى لسقوط قتيل وأكثر من 200 جريح، إضافة إلى أضرار مادية في بعض المباني الرسمية.

وأكد فهمي أن «القوى العسكرية كافة ستعمل بكل ما أوتيت من قوة لمنع المس بهيبة الدولة والتعرض للأمن العام والخاصة». وفي السياق، أعلنت المديرية العامة للأمن الداخلي، في بيان، أن «مظاهرين حاولوا اقتحام مقر الحكومة بالمدينة لكن قوى الأمن منعتهم».

وأضافت المديرية (تابعة لوزارة الداخلية)، أن «هؤلاء استخدموا 16 قنبلة يدوية و600 قنبلة حارقة «مولوتوف» في محاولتهم اقتحام المقر»، دون تفاصيل عن مصدر تلك القنابل.

وأبدى الجيش اللبناني، استعداده لدعم المؤسسات الأمنية، للمساهمة في «حماية السلم الأهلي في طرابلس، ومنع أعمال الشغب».

ويعاني لبنان، منذ شهر، أسوأ أزمة اقتصادية منذ نهاية الحرب الأهلية (1975-1990)، واستقطاباً سياسياً حاداً، في مشهد تتصارع فيه مصالح دول إقليمية وغربية، بينها فرنسا.

مئات المتضامنين يتوافدون على طرابلس لدعم المحتجين

على وقع «شعارات ثورية»، توافد مئات اللبنانيين من مناطق مختلفة في البلاد إلى طرابلس (شمال)، تضامناً مع المحتجين في المدينة، لاسيما بعد مواجهات مع القوى الأمنية. وعلى مدار الأسبوع الماضي، شهدت طرابلس احتجاجات رفضاً للأوضاع المعيشية المتردية واستمرار حظر التجوال المفروض ضمن تدابير مكافحة فيروس كورونا؛ ما أوقع «قتيلاً وأكثر من 200 جريح» في اشتباكات مع القوى الأمنية، بحسب الصليب الأحمر اللبناني. وأفادت مراسلة الأناضول بوصول مجموعات من مدنيّة من مناطق لبنانيّة مختلفة إلى طرابلس، مطلّقين شعار «معا نحمي طرابلس ولبنان»، و«معا نصنع التاريخ ونبني وطننا يليق بابنائنا».

ورفع المحتجون الأعلام اللبنانيّة وشعارات ثوريّة تؤكّد استمرار «ثورة 17 تشرين» (أكتوبر 2019)، مرددين: «عن الثورة لن نحيد»، «نوار أحرار رح نكمل المشوار»، «ضدّ الحكم.. ثورة» و«ثورة 17 تشرين» هي احتجاجات انطلقت في ذلك اليوم على مقترح لفرض ضريبة على استخدام تطبيق «واتس آب» المجاني، وأجبرت حكومة سعد الحريري، بعد 12 يوماً، على الاستقالة. واتخذ الجيش اللبناني والقوى الأمنية تدابير أمنية مشددة على مداخل طرابلس، في ظل تدفق المتضامنين. وأفادت مراسلة الأناضول بأن بعض المحتجين شرعوا برشق «سرايا» المدينة (مقر حكومي) بالحجارة.

وفي ساحة مدينة بعلبك (البقاع- وسط)، نظم عشرات المحتجين أمة احتجاجيّة، مطالبين بـ«محاسبة الفاسدين»، وسط انتشار وقي كثيف للجيّش.

البطيريك الماروني يحذر من «ثورة جياح» في لبنان

حذر البطيريك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، من اندلاع «ثورة جياح» في لبنان وانهايار البلاد، في حال استمر «تعطيل» تشكيل الحكومة. جاء ذلك خلال قداس ترأسه في كنيسة «السيدة» بالصرح البطريكي في بكري، شمالي بيروت، نقلته وسائل إعلام محلية. وقال الراعي: «الإمعان في تعطيل تاليف الحكومة، يتسبب بثورة الجياح وحرمانهم من أبسط حقوقهم ويدفع بالبلاد إلى الانهيار».

وأردف: «هذا منطوق تامري وهدام يستلزم وضع حد له من أجل إنقاذ لبنان».

وكانت أعمال العنف خلال المظاهرات الاجتماعية بمدينة طرابلس (شمال)، محملاً السياسيين مسؤولية تدهور الأوضاع المعيشية بالمدينة.

وعلى مدار الأسبوع الماضي، شهدت طرابلس احتجاجات رفضاً للأوضاع والمعيشية واستمرار حظر التجوال المفروض بسبب مكافحة فيروس كورونا. ووفق الصليب الأحمر اللبناني، فإن المواجهات بين المتظاهرين وقوى الأمن خلّلتها، أوقعت «قتيلاً وأكثر من 200 جريح».

كما دعا الراعي، المسؤولين اللبنانيين، للكف عن «تجاهل الأسباب الحقيقية (وراء التظاهرات) وهي اجتماعية ومالية ومهنية ومعيشية».

ويعاني لبنان، منذ شهر، أسوأ أزمة اقتصادية منذ نهاية الحرب الأهلية (1975-1990)، واستقطاباً سياسياً حاداً، في مشهد تتصارع فيه مصالح دول إقليمية وغربية، بينها فرنسا. وجاءت خلافات بين القوى السياسية لم يتمكن لبنان حتى الآن من تشكيل حكومة جديدة، منذ أن استقلت حكومة حسان دياب بعد ستة أيام من انفجار كارثي بمرقا العاصمة بيروت في 4 أغسطس الماضي.



مظاهرات في لبنان

القوى السياسية يحول حتى الآن دون تشكيل حكومة تخلف حكومة تصريف الأعمال الراهنة، برئاسة حسان دياب، والتي استقلت بعد 6 أيام من انفجار المرفأ. وأعلن الجيش اللبناني، توقيف 17 شخصاً على خلفية أعمال شغب وإحراق مبنى بلدية مدينة طرابلس (شمال).

وعلى مدار الأسبوع الماضي، شهدت طرابلس احتجاجات رفضاً للأوضاع المعيشية المتردية واستمرار حظر التجوال ضمن تدابير مكافحة فيروس كورونا؛ ما أوقع «قتيلاً وأكثر من 200 جريح» في اشتباكات مع القوى الأمنية، بحسب الصليب الأحمر اللبناني. وقال الجيش، في بيان: «أوقفت دورية من مديرية المخابرات 17 شخصاً لقيامهم بأعمال شغب ورمي قنابل مولوتوف باتجاه القوى الأمنية، والاشتياح بمشاركة عدد منهم في إحراق مبنى البلدية ورمي قنابل يدوية باتجاه سراي طرابلس».

حملوا فيها الطبقة الحاكمة مسؤولية الانهيار المالي والاقتصادي والمعيشي وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية. وقالوا إنهم اتوا إلى طرابلس للتضامن مع أبنائها والوقوف إلى جانبهم، مؤكدين أن الاعتصامات والاحتجاجات مستمرة حتى تحقيق المطالب كافة. ورفضوا المقترح لفرض ضريبة على استخدام تطبيق مجاني للتواصل، بدأت بلبنان احتجاجات شعبية، في 17 أكتوبر 2019، أجبرت حكومة سعد الحريري، بعد 12 يوماً، على الاستقالة.

ومنذ أكثر من عام، يعاني لبنان أزمة اقتصادية هي الأسوأ منذ الحرب الأهلية (1975-1990) أدت إلى انهيار مالي، فضلاً عن خسائر مادية كبيرة تكبدها البنك المركزي، بجانب تداعيات انفجار كارثي في مرفأ العاصمة بيروت، في 4 أغسطس الماضي. كما يعاني البلد من استقطاب حاد بين

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن «عدداً من الشبان (...) أضرموا النيران بالإطارات أمام غرفة حرس سرايا طرابلس، ثم توجهوا إلى الباب الخلفي للسرايا، وقاموا برمي الحجارة بكثافة باتجاه العناصر الأمنية، التي ردت بإطلاق القنابل المسيلة للدموع لتفريقهم وإبعادهم عن مدخل السرايا الخلفي». وتمكنت عناصر الأمن بالفعل من إبعاد المحتجين عن «السرايا» الحكومي، وفي الأيام الماضية، حاول محتجون اقتحام «السرايا»، وهو يبعد عشرات الأمتار عن «ساحة النور»، التي تشهد احتجاجاتهم.

وفي وقت سابق، شهدت الساحة تجمعاً لمئات المتظاهرين الذين رفعوا الأعلام اللبنانية، ولافاتت طالب برحيل المسؤولين كافة، ورددوا هتافات، منها: «كلن يعني كلن (جميع المسؤولين)، ومحاربة الفساد بحسب الوكالة التي محتجون كلمات

استخدمت قوات الأمن اللبناني، قنابل غاز مسيلة للدموع لتفريق محتجين في محيط «السرايا» (مقر حكومي) بمدينة طرابلس (شمال).

جاء ذلك عقب مظاهرة شهدتها المدينة، وشارك فيها مئات اللبنانيين الذين توافدوا من مناطق مختلفة إلى طرابلس، دعماً للمحتجين، إثر دعوات أطلقت على مواقع التواصل الاجتماعي.

وعلى مدار الأسبوع الماضي، شهدت طرابلس احتجاجات رفضاً للأوضاع المعيشية المتردية واستمرار حظر التجوال المفروض ضمن تدابير مكافحة فيروس كورونا؛ ما أوقع «قتيلاً وأكثر من 200 جريح» في اشتباكات مع القوى الأمنية، بحسب الصليب الأحمر اللبناني.

واتخذ الجيش والقوى الأمنية تدابير أمنية مشددة على مداخل طرابلس، مع تدفق المتضامنين إلى المدينة.

هجوم مقديشو.. ارتفاع حصيلة القتلى إلى 9 بينهم 4 مهاجمين



الهجوم على الفندق

نشر على موقع «صومال ميمو» المنسوب إليها. وبدوره أدان بشدة رئيس الوزراء الصومالي محمد حسين روبلي، التفجير الانتحاري، داعياً شعب بلاده إلى توحيد صفوفه في مواجهة الإرهابيين.

وقال روبلي، في بيان نشر عبر حسابه بموقع فيسبوك، إن الهجوم الإرهابي يهدف زعزعة الاستقرار، مقدماً التعازي لأسر القتلى والتمنيات باشقاء العاجل للمصابين.

و، استهدفت سيارة مفخخة يقودها انتحاري، مدخل فندق شهير يرتاده مسؤولون حكوميون وسط العاصمة الصومالية مقديشو، فيما اقتحم الفندق بعد لحظات من التفجير 3 مسلحين.

وسبق أن استضاف الفندق مؤتمرات سياسية إلى جانب حملات انتخابية لعدد من المرشحين للانتخابات الرئاسية الصومالية. ومنذ سنوات، يخوض الصومال حرباً ضد «الشباب» التي تأسست مطلع 2004، وهي حركة مسلحة تتبع تفكراً لتنظيم «القاعدة»، وتبنت العديد من العمليات الإرهابية التي أودت بحياة المئات.

أعلنت الداخلية الصومالية، أمس، ارتفاع حصيلة قتلى هجوم انتحاري استهدف فندقاً في العاصمة مقديشو إلى 9 بينهم 4 من مفذّي العملية الإرهابية.

ووفق تصريح الناطق باسم الشرطة الصومالية صديق آدم، لوسائل إعلام محلية، فإن القوات الأمنية أنهت الهجوم الإرهابي لفندق «أفريك» بالعاصمة مقديشو.

وقال آدم: «الهجوم أسفر عن مقتل 9 أشخاص، بينهم الانتحاري و3 من المهاجمين الذين اقتحموا الفندق، إضافة إلى إصابة 10 آخرين معظمهم مدنيون حسب حصيلة أولية».

وأوضح أن «من بين القتلى جنرال محمد نور جلال وهو ضابط سابق رفيع في الجيش الصومالي»، حسب المصدر ذاته. وأشارت الحصيلة المبدئية للهجوم الانتحاري الذي استهدف فندقاً بالقرب من مطار مقديشو الدولي إلى مقتل 6 أشخاص. وأعلنت حركة «الشباب» المسلحة، مسؤوليتها عن الهجوم، وفق بيان

تونس: العشرات يتضامنون مع قيس سعيد ضد «محاولات التشويه»

شارك عشرات التونسيين، في وقفة تضامنية مع الرئيس قيس سعيد بالعاصمة تونس، ضد ما اعتبروه «محاولات تشويه» يتعرض لها. وجرت الوقفة أمام منزل سعيد بمنطقة «المنبيلة» غربي العاصمة، حيث نظمتها تشيكية شبابية مستقلة، تأسست لسانته في انتخابات الرئاسة عام 2019، ولا زالت نشطة.

ورفع المشاركون بالوقفة، لافتات مكتوب عليها «لكم الشرعية ولنا المشروعية» و«السلطة للشعب» و«قيس سعيد اختار طريق الله والأمانة والشعب والوطن».

وقال رئيس التشيكية، طارق الماجري، للناضول، إن هذه الوقفة للتضامن مع الرئيس سعيد «أمام حملات التشويه التي يتعرض لها من قبل بعض الكتل البرلمانية».

بدوره، ذكر عبد الحميد أولاد علي، رئيس تشيكية مساندة للرئيس التونسي بصفاقس (جنوب)، خلال مشاركته بالوقفة: «نحن مع مشروع قيس سعيد ولنا مع الفوضى».

والتلاء، شهدت جلسة بالبرلمان للمصادقة على التعديل الوزاري في حكومة هشام المشيشي، توجيه انتقادات لسعيد من قبل كتلتي «قلب تونس» (30 نائباً) و«ائتلاف» (الكرامة 18 نائباً)، لرفضه التعديل.

فيما اعتبر الرئيس التونسي، في تصريحات سابقة، أن التعديل الوزاري الأخير «لم يحترم الإجراءات التي نص عليها الدستور».

ومساء، صرح رئيس البرلمان راشد الغنوشي، خلال ندوة افتراضية، أن الرئيس سعيد «يتمتع عن قبول أداء القسم للرؤساء الجدد، وبالتالي هو رافض للتعديل الوزاري ويعتبر أن له الحق بقبول أو رفض بعض الوزراء»، داعياً إلى ضرورة إقامة نظام برلماني كامل.

ولم يصرح سعيد نصاً أنه يرفض أداء الوزراء الجدد اليمين، لكنه لم يوجه لهم دعوة رغم مرور 5 أيام على مصادقة البرلمان بالأغلبية المطلقة على التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي.

ومطلع سبتمبر 2020، حازت حكومة مستقلة برئاسة المشيشي ثقة البرلمان بالأغلبية المطلقة خلفاً لحكومة إلياس الفخاخ، مشكلة من 25 وزيراً، قبل أن تلحقها 3 إقالات لوزراء الداخلية والبيئة والثقافة، لأسباب مختلفة.